**مقدّمة**

كان الشعر العربي محطّ إعجاب لدى العرب كافة، فأنزلوه أعلى المراتب وجعلوه في المرتبة الأولى من كلام العرب. وأضحى سجلاً لمآثرهم وأيامهم، وخير ما يدلل على ذلك إنشادهم إياه في موسم الحج، وتعليقهم بعض هذه الأشعار على جدران الكعبة المقدسة، وهي التي عرفت فيما بعد بالمعلقات .

إنّ الاهتمام الذي لقيه الشعر من العرب بعامة انتقل بدوره إلى علماء التفسير الذين فسروا ما خفي من القرآن الكريم عبر هذه الأشعار، ومن ثم انتقل هذا الاهتمام إلى علماء النحو فجعلوا الشعر مصدراً رئيسياً من مصادر تقعيدهم، ووضعوا شروطاً عدة للاحتجاج بالشاهد الشعري، واستنبطوا الكثير من قواعدهم من أشعار العرب، ولاسيما الشعر الجاهلي الذي حقق شروط الاحتجاج مجتمعة .

إنّ من يدقق في مصنفات النحاة يجد أن شعر امرئ القيس كان له حظوة كبيرة لدى علماء النحو، إذ لا يخلو مصنف نحوي من شاهد شعري أو أكثر من أشعاره، فهو يمثل في نظر العلماء خلاصة تطور حركة الشعر العربي، لما يتسم به شعره من جودة السبك وبلاغة المعاني، ولسبقه الشعراء إلى أشياء ابتدعها وسار الشعراء من بعده على سننه .

إن شاعرية امرئ القيس الفذة دفعتني إلى دراسة الشواهد التي احتج بها النحاة من شعره في مصنفاتهم، وقد وضعت خطة عمل لهذه الدراسة تضمّنت تمهيداً يتحدث عن مصادر الشاهد النحوي، وعن أهمية الشاهد الشعري، وشروط الاحتجاج بالشعر. وبعد ذلك بيّنت عدد الشواهد التي أخذها العلماء من شعراء امرئ القيس، ومن ثم ذكرت بعض المشكلات التي لحقت بعض شواهده من تعدد في النسبة واختلاف في الرواية، وأظهرت أثر هذه المشكلات في بناء القاعدة النحوية. ومن ثم قسمت هذه الشواهد وفق أبواب النحو العربي مبيّناً القواعد المستنبطة منها، وختمت البحث بعدد من النتائج التي خلصت إليها من دراسة هذه الشواهد.

**تمهيد:**

مما لاشك فيه أنّ النحو العربي ينهض على ركنين أساسين هما السّماع والقياس. ونعني بالسّماع: ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وكلام نبيّه ﷺ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أنْ فسدت الألسنة[1].

وتتجلى أهمية السّماع عبر علاقته بالتقعيد، وليس من خلال المصادر التي يستخرج منها، ولهذا فإن مصادر السّماع تتساوى في قيمتها التقعيدية في كل مستوى من مستويات الاستشهاد تبعاً للقاعدة المستنبطة منها.

لقد اتفق معظم من بحث في نشأة علم النحو أنّ الدافع الديني كان العامل الأهم في ظهور هذا العلم على يدي أبي الأسود الدؤلي لحفظ كلام الله من كل زيغ وتحريف، ولذا كان حرّياً بالنحاة أن يعوّلوا عليه في استنباط قواعدهم، لأنه، أعني القرآن الكريم . أفصح ما نطقت به العرب، فأسسوا الكثير من قواعدهم عليه، دون أن يسقطوا من حساباتهم باقي مصادر السماع، ولاسيما كلام العرب؛ نثرهم وشعرهم، الذي وضعوا له حدوداً زمانية ومكانية، حدّدها الفارابي في أول كتابه المسمى بالألفاظ والحروف[2].

وقد وجد العلماء في الشعر نبعاً ثراً ينهلون منه لتفسير الكثير من الكلمات الغريبة التي وردت في القرآن الكريم، وبيّن ذلك ابن عباس (رض) بقوله: "الشعر ديوان العرب، فإذا خفي علينا الحرف من القرآن الذي أنزله بلغة العرب، رجعنا إلى ديوانها فالتمسنا معرفة ذلك منه" وقال أيضاً:"إذا سألتموني عن غريب القرآن فالتمسوه في الشعر فإن الشعر ديوان العرب"[3].

**شروط الاحتجاج بالشاهد الشعري:**

إن الأمر الحيوي الذي شغل النحويين عند استقرائهم أشعار العرب هو التأكد من فصاحتها وصحّة نقلها، وجعلوا السبيل إلى ذلك عبر طريقين اثنين، وهما الرقعة الجغرافية والفترة الزمنية اللتان عاش فيهما الشاعر. أما الرقعة الجغرافية فقد حدّدوا القبائل التي يجب الأخذ عنها، وهي القبائل التي تعيش في عمق الصحراء العربية، فرفضوا الأخذ عن أهل الحضر، وعن القبائل التي كانت تعيش على أطراف الجزيرة العربية خوفاً من تسرّب اللحن إليهم عن طريق مجاورتهم للأعاجم، وهذا المقياس دفع النحاة إلى إسقاط الاحتجاج بشعر كثير من الشعراء الذين عاشوا في الحاضرة أو في

مناطق مجاورة للأعاجم، فالأصمعي (216 هـ) طعن في شعر عبيد الله بن قيس الرقيات، فقال: "ابن قيس الرقيات ليس بحجة"[4]. أما المقياس الزماني الذي اعتمد عليه العلماء في الاحتجاج بالشعر، فقد عمدوا إلى تقسيم الشعراء على أربع طبقات، وحدّدوا ثلاثمائة عام لهذا المقياس تبدأ من 150 ق.هـ وتنتهي عام 151 هـ. وبيّن ذلك البغدادي بقوله: "الكلام الذي يستشهد به نوعان شعر وغيره، فقائل الأوّل قد قسّم على طبقات أربع:

الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون، وهم قبل الإسلام، كامرئ القيس والأعشى.

الطبقة الثانية: المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كلبيد وحسّان.

الطبقة الثالثة: المتقدمون، ويقال لهم الإسلاميون وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرز دق.

الطبقة الرابعة: المولّدون، ويقال لهم المحدثون، وهم من بعدهم إلى زماننا كبشار بن برد وأبي نواس.

فالطبقتان الأوليّان يستشهد بشعرهما إجماعاً، وأمّا الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها، وأمّا الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقاً" [5]، ولخص أبو عبيدة هذا المقياس بقوله: "افتتح الشعر بامرئ القيس وختم بابن هرمة"[6].

بَيْدَ أن هذين المقياسين لم يلتزم بهما النحاة التزاماً تاماً، فقد قام بعضهم بخرقهما فسيبويه الذي نضج النحو على يديه خرق المقياسين معاً، فقد احتج بشعر غير شاعر ممن سكن الحاضرة كـ عبيد الله بن قيس الرقيات الذي طعن فيه الأصمعي، حيث احتج بشعره في أربعة مواضع من كتابه، والكميت بن زيد الذي احتج بشعره في خمسة مواضع من كتابه أيضاً. [7]واحتج أيضاً بشعر الطبقة الثالثة كجرير والفرزدق الذين وصف أبو عمرو بن العلاء شعرهما بالمولّد واحتج بشعراء توفوا بعد عام 151هـ كأبي حية النمري المتوفى عام 183 هـ. [8]

أما الزمخشري فقد جوّز الاحتجاج بشعر أبي تمام (231هـ) وقال مدافعاً عن رأيه: "وهو وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء. الدليل عليه بيت الحماسة، فيقتنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه". [9] ومن ثم جاء النحاة بعد الزمخشري فضربوا عرض

الحائط بالمقياسين معاً فاستشهدوا بأشعار كثيرة لشعراء من خارج هذين المقياسين كبشار بن برد والمتنبي.

ورُبّ سائل يسأل ما الفائدة المرجوة من هذين المقياسين طالما خرقهما النحاة ويمكننا أن نجيب عن هذا بقولنا: "إنه لولا هذان المقياسان لوجدنا قواعد كثيرة تغاير القواعد العامة والأساسية التي اتفق عليها جمهور النحاة، ويظهر ذلك في كثرة الآراء التي خرج بها النحاة المتأخرون الذين احتجوا بأشعار كثيرة لشعراء من خارج عصر الاحتجاج.

أمّا القضية الأهم في الاحتجاج بالشاهد الشعري فهي الاختلاف في أسس الاحتجاج بين نحاة الكوفة ونحاة البصرة، فقد وسم الكوفيون باللين والتساهل في اختيار شواهدهم، أما البصريون فقد أثر عنهم التشدّد في اختيار شواهدهم، فهدروا كلّ ما رأوه شاذاً ونادراً، وعدّوه مما يسمع ولا يُقاس عليه، وبين السيوطي ذلك بقوله: "اتفقوا على أنّ البصريين أصح قياساً؛ لأنهم لا يلتفتون إلى كلّ مسموع، ولا يقيسون على الشاذ، والكوفيون أوسع رواية.. ولو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء يخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوّبوا عليه بخلاف البصريين". (10).

إنّ السمة الفارقة بين الكوفيين والبصريين هي الغاية التي يتوخاها كل فريق من الشاهد النحوي، فنحاة البصرة هدفوا إلى وضع قواعد عامة للّغة يجب التقيّد بها، وحصروا هذه القواعد ليتمكن المتعلّم من الإحاطة بها ولاسيما غير العربي الذي اعتنق الإسلام حديثاً، أما نحاة الكوفة فقد كانت غايتهم وصفية، لأنّ المثال الواحد يمثل في رأيهم ظاهرة لغوية لا ينبغي ردّها، فالعربي في عُرفهم لا يخطئ وهو يتكلم وفق سليقته التي فطر عليها، ومن هنا فقد استطاعوا حفظ الكثير من لغات العرب التي أهدرها البصريون من خلال اهتمامهم بالشاهد الشعري بخاصة.

**منزلة امرئ القيس:**

نشأ امرؤ القيس بن حجر الكندي في قبيلة كندة، وهي أسرة ملوك كأسرتي الغساسنة والمناذرة، وتولّت الحكم على بني وائل، فعاش حياة مجون وتهتك، الأمر الذي دفع أباه إلى خلعه، فهام على وجهه مع جماعة من الخلعاء والصعاليك، ولم يكن امرؤ القيس في مطلع حياته يهتم بأبّهة الملك، ولمّا قُتل أبوه هبّ يؤلّب العرب لأخذ الثأر من

قتلة أبيه بني أسد، ومن ثم اتجه صوب قيصر الروم يستنصره، ومات في طريق عودته سنة 80 ق. هـ، وهناك روايات كثير نسجت حول سبب وفاته. [11].

يعدّ امرؤ القيس من أهم فحول شعراء الجاهلية، إذ يعدّ المقدّم بين ذوي الطبقة الأولى من فحول الشعراء والتي تضمه والنابغة الذبياني وزهيراً بن أبي سلمى والأعشى [12]. ونقل الجاحظ عن أبي عمرو بن العلاء قوله: "الشعر فتح بامرئ القيس وختم بذي الرمّة" [13].

إنّ المنزلة التي ارتقاها امرؤ القيس بين الشعراء، جعلت شعره موضع اهتمام من سائر النقاد والعلماء، فقلّما يخلو مصنف أدبي من شعره، الذي يمثل بحق الفصاحة العربية بأرقى صورها، وكان شعره نبعاً ثراً نهل منه العلماء على اختلاف مشاربهم، ولاسيما علماء النحو العربي.

**شعر امرئ القيس في مصنفات النحويين:**

وجد النحاة في شعر امرئ القيس مادّة غزيرة تعينهم في استنباط قواعد النحو، وقد قمت بجمع الشواهد التي أوردها النحاة في مصنفاتهم فبلغت أكثر من مئة وعشرين شاهداً، وهذا العدد كبير جداً إذا ما قيس بشواهد غيره من الشعراء، ففي كتاب سيبويه نجد اثنين وعشرين شاهداً، وفي كتاب مغني اللبيب لابن هشام،وهو من المتأخرين نجد شواهد امرئ القيس في ستة وثلاثين موضعاً، وكل هذا يؤكد المنزلة التي وصلتها أشعار امرئ القيس لدى جميع النحويين.[14]

إنّ الشواهد التي احتج بها النحويون من شعر امرئ القيس لم تكن في منزلة واحدة من حيث عدد من احتج بها، فهناك عدد من الشواهد احتج بها معظم النحويين، كقوله: [15]

**قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ ومَنْزِلِ بِسَقْطِ اللّوى بَيْنَ الدَّخولِ فَحَوْمِلِ**

فقد وقفت عليه في اثنين وعشرين مصنفاً بدءاً من كتاب سيبويه (180 هـ) وانتهاء بكتاب الدرر اللوامع للشنقيطي (1328هـ)، وكقوله: [16]

**فَقُلْتُ يمينُ اللهِ أَبْرَحُ قاعِداً وَلَوْ قطَّعُوا رَأْسي لديكِ وَأَوصَالي**

الذي وجدته في ثمانية عشر مصنفاً، وكقوله: [17]

**تنوّرتُها مِنْ أَذْرُعاتٍ وأَهْلُها بِيَثْرِبَ أَدْنَى دَارِها نَظَرٌ عَالِ**

وكقوله: [18]

**فقُلْــتُ لـــهُ: لا تَبْــكِ عَينُــك إنَّمـــا نحـــاولُ مُلكـــاً أو نمـــوتَ فَنُعْـــذَرا**

الذين وجدتهما في خمسة عشر مصنفاً.

وفي مقابل هذه الشواهد نجد عدداً من الشواهد لم يذكرها إلاَّمصنف أو اثنان كقوله:[19]

**مــن القَاصِـراتِ الطَّـرْفِ لـوْ دبَّ مُحْـوِلُ مــن الــذَّرّ فَــوْقَ الإثْــبِ منهــا لأثَّــرا**

وكقوله: [20]

**ويَمْنَعُهــا بنـــو شَـــمَجَى بـــنِ جَـــرْمٍ مَعيـــــزَهُمُ حَنَانَـــــكَ ذا الحَنـــــان**

**مشكلات الشاهد الشعري في شعر امرئ القيس:**

لم تكن شواهد امرئ القيس على سويّة واحدة من حيث خلوّها من المشكلات التي تعتري الشاهد الشعري وتؤثر في مصداقيته، وأهم هذه المشكلات تعدد نسبة القائل، وتعدد الرواية، إذ من المسلّم به أن المشافهة كانت الوسيلة المتبعة في نقل الشعر، وبيّن د. ناصر الدين الأسد ذلك بقوله: "وأنّ ذيوع شعر الشاعر أو أخبار القبيلة لم يكن قائماً على القراءة من الديوان أو الكتاب، وإنما كان يقوم على الرواية الشفهية من فرد إلى فرد ومن جيل إلى جيل... ورواته يتناقلونه إنشاداً لا قراءة في مجالسهم، ويرددونه شفاهاً، فيشيع بين العرب، ويتناقله الركبان عن هذا الطريق من الرواية الشفهية[21].

إن الرواية الشفوية لأشعار العرب كانت سبباً مهماً في نشوء المشكلات التي لحقت بالشاهد الشعري، فالراوي قد تخونه ذاكرته، فينسب شاهداً "ما" إلى شاعر معين، ثم يأتي راوٍ آخر وينسبه إلى شاعر آخر من دون قصد، وربما كان الراوي غير موثوق به فيعمد إلى تغيير في النسبة أو في الرواية، وهذا الأمر حصل في شعر امرئ القيس، فقد قال الأصمعي: "كل شيء في أيدينا من شعر امرئ القيس فهو من حمّاد الرواية إلا نتفاً سمعتها من الأعراب وأبي عمرو بن العلاء". [22] وقال ابن سلام: "وكان أول من جمع أشعار العرب وساق أحاديثها حمّاد الراوية، وكان غير موثوق به، كان ينحل شعر الرجل غيره، وينحله غير شعره، ويزيد في الأشعار". [23]

إن القولين السابقين يبينان أنّ السبب الرئيس في المشكلات التي أصابت شعر امرئ القيس هو حمّاد الرواية الذي كان يعدّ المصدر الأكبر الذي استقى الأصمعي منه

شعر امرئ القيس وهو غير موثوق به، وقد تتبع الدكتور ناصر الدين الأسد روايات ديوان امرئ القيس وأحصى ست عشرة رواية ورأى أن هذه الروايات جميعها تعود إلى أصلين رئيسيين هما رواية الأصمعي (216 هـ) ورواية المفضّل الضبي (168 هـ)، وأن ما جاء في بعض النسخ من ديوان امرئ القيس من قصائد زائدة على هاتين الروايتين مما جمعه بعض الجامعين، فقد نُصَّ على كثير منه بأنه منحول لأمرئ القيس" [24]. وقد ذكر ذلك صراحة أبو حاتم السجستاني في معرض تعليقه على رواية الأصمعي بقوله "هذا آخر ما صحح الأصمعي من شعر امرئ القيس، والناس يحملون عليه شعراً كثيراً وليس له، إنما لصعاليك كانوا معه".[25]

**الشواهد المتعدة النسبة:**

إن الأقوال السابقة دفعتني إلى البحث في شواهد امرئ القيس التي احتج بها النحاة فوجدت ثمانية عشر شاهداً نازع امرأ القيس في هذه الشواهد غيرُ شاعر، بعض هذه الشواهد كان اسمَ الشاعر السببُ في هذا الخلط حيث تشابه اسما الشاعرين، ومن هذه الشواهد قوله: [26]

**مُـــرَ سَّـــعةٌ بَـــيْنَ أَرْسَـــاغِه بـــه عَسَـــمٌ يبتغـــي أرْنبـــا**

فقد نسب إلى امرئ القيس بن حجر الكندي وإلى امرئ القيس بن مالك النميري.

وقوله: [27]

**وبـــاتَ وباتـــت لـــه لَيْلـــةٌ كَلَيْلـــةِ ذي العـــاثِرِ الأَرْمَـــدَ**

وقوله: [28]

**وَلَـــوْ عـــن نَثًـــا غَيْـــرِهِ جـــاءَني وجَـــرْحُ اللِّســـان كَجُـــرْحِ اليـــدِ**

وقوله: [29]

**نَسِـــيْتُكَ مـــادامَ عَقْلـــي مَعَـــي أَمُـــدُّ بـــهِ أَمَـــدُ السَّـــرْمَدِ**

فهذه الشواهد الثلاثة نسبت إلى امرئ القيس بن حجر وإلى امرئ القيس بن عانس.

وبعض الشواهد كان لاتحاد القصيدة في الموضوع والوزن والروي بين الشاعرين السبب الرئيس في هذا الخلط، ومن ذلك قوله: [30]

**قَـدْ أَشْـهد الغـارةَ الشَّـعواءَ تحملنُـي جـرداءُ معروقَـةَ اللّحيـينَ سُـرْحوبُ**

وقوله: [31]

**وَيْلُمّهـــا فـــي هَـــواءِ الجـــوِّ طالبـــةً ولا كهـــذا الـــذي فـــي الأرضِ مَطْلـــوبُ**

وقوله: [32]

**واليـــدُ سَـــابحةٌ والرِّجـــلُ ضـــارِحَةٌ والعَـــيْنُ قادِحَـــةٌ والمَـــتْنُ مَلْحـــوبُ**

فقد نـازع امـرأ القـيس فيهـا عمـرانُ بـن إبـراهيم الأنصـاري والنعمـانُ بـن بشـير الأنصـاري وإبراهيم بن بشير الأنصاري. وقوله: [33]

**وَقَالَـــتْ متـــى يُبْخَـــلْ عَلَيْـــكَ ويُعْتَـــلْ يَســـؤْكَ وإنْ يُكْشَـــفْ غرامُـــك تَـــدْرَبِ**

وقوله: [34]

**بِمُنْجـــــرِدٍ قَيْـــــدِ الأوابـــــدِ لاحَـــــهُ طِـــرادُ الهَـــوَادي كُـــلَّ شَـــأوٍ مُغـــرَّبِ**

فقد نازع امرأ القيس فيهما علقمةُ بن عبده الفحل.

وهناك بعض الشواهد التي حَصَل الخلط فيها دون سبب واضح، ويمكننا أن نعزو ذلك إلى ذاكرة الرواة، ومن هذه الشواهد قوله: [35]

**وَسِـــنٌّ كَســـنِّيقٍ سَـــناءً وَسُـــنَّما ذَعَـــرْتُ بِمْـــد لاجِ الهَجيـــرِ نَهـــوضِ**

الذي نسب إلى امرئ القيس ونسبه آخرون إلى أبي داؤد الإيادي

وقوله: [36]

**كِلانـــا إذا مـــا نَـــالَ شَـــيْئاً أَفَاتَـــه وَمَـــنْ يَحْتَـــرِثْ حَرثـــي وَحَرْثَـــكَ يَهْـــزَلِ**

الذي نسب إلى امرئ القيس وإلى تأبّط شراً.

وقوله: [37]

**فَبِتْنَـــا تحيـــدُ الـــوَحشُ عَنـــا كأَنَّنـــا قتـــيلان لـــمْ يَعْلَـــمْ لنـــا النَّـــاس مَصْـــرعا**

الذي نسب إلى امرئ القيس وإلى يزيد بن الطثرية.

لكن السؤال الذي قد يسأله سائل: إلامَ يؤدي اختلاف نسبة الشاهد إلى قائله في القاعدة النحوية، ما دام الشعر صحيحاً بقطع النظر عن قائله، إنّ في الإجابة عن هذا السؤال احتمالين اثنين، قد يكون لهما أثر في بناء القاعدة النحوية، فقد يكون أحد الشاعرين من قبيلة اتفق العرب على عدم الاحتجاج بلغتها، كالقبائل التي تسكن أطراف الجزيرة العربية والمجاورة لغير العرب، مثل: لخم، وجذام، وقضاعة، وإياد، وأزد عمان. أمّا الشاعر الآخر فيكون من قبيلة اتفق العرب على الاحتجاج بلغتها. أما الاحتمال الثاني فقد يكون أحد الشاعرين من عصر الاحتجاج، أي توفي قبل 151 هـ والآخر من

خارج عصر الاحتجاج مما يدخل الشك في فصاحة الشاهد. ولكننا عند استعراض الشواهد الذي نازع فيها الشعراء امرأ القيس نجد أن جميع هذه الشواهد لا تقع ضمن الاحتمالين الآنفي الذكر.

**الشواهد المتعددة الرواية:**

يعد تعدد الرواية في الشاهد الشعري من أهم المشكلات التي تصيب الشاهد، لما تحملها بين طياتها من أخطار، وطالما كانت الرواية الشفوية هي الأساس، وكان العلماء يأخذون عن الأعراب أخذ سماع من أفواههم لا أخذ قراءة من كتبهم، كما بيّن ذلك الجاحظ بقوله: "وقد جمعت لك في هذا الكتاب جملاً التقطناها من أفواه أصحاب الأخبار". (38)

إن هذا الأسلوب في النقل وفي جمع الأشعار أدى إلى تعدد الرواية، ويمكننا أن نقسّم هذا التعدد إلى قسمين، الأوّل منهما تغيّر الرواية في شطر من البيت لا يمسّ بموضع الشاهد النحوي، كقول امرئ القيس: (39)

**تَجَاوَزْتُ أَحْراساً عليها وَمعْشَراً علـيّ حِراصاً لو يُسرّون مَقْتلي**

فموضع الشاهد النحوي في هذا البيت هو "تجاوزت" حيث احتج به ابن هشام على مجيء صيغة "تفاعل" متعدّية، وهناك موضع آخر هو "لو يسرّون "احتج به النحاة على مجيء لو مصدرية من دون أن تسبق بفعل "ودّ"، وهذا البيت قد روي برواية أخرى لا تؤثر على مواضع الاحتجاج، حيث روي بقوله:

**تَجاوَزْتُ أَحراساً وأهْوال مَعْشَرٍ علـيّ حِراصٍ لو يُشرّون مَقْتَلي**

فهذا الشاهد وأمثاله لا تؤثر على القاعدة النحوية المستنبطة من الشاهد الشعري.

أما القسم الثاني من تعدد الرواية، فهو ذاك الذي يصيب مَوْضع الاحتجاج، لأن القواعد المستنبطة من هذه الشواهد تكون في موضع شك طالما هناك رواية أخرى تدحض الرواية التي استنبطت القاعدة منها، وقد تتبعت الشواهد التي نسبت إلى امرئ القيس ولحقها مثل هذا التغيّر وحصرتها بخمسة عشر بيتاً، منها:

1 . قوله:(40)

**إذا ما جَرَى شَأْوَين وابتلَّ عَطْفُه تقولُ هزيزَ الرِيحِ مرَّتْ بأثْأبِ**

فقد احتج النحاة بهذا الشاهد على أنّ قبيلة سُلَيْم تعمل القول معنى الظنّ، وعلى لغتهم جاء النصب في قوله (هزيز)، ولكن عند العودة إلى الديوان الذي رواه الأصمعي وجدنا أنّ الرواية بالرفع، ورفع على الابتداء ولا شاهد فيه على ما ذهب إليه النحاة، وثمّة سؤال آخر يلح علينا في معرض دراستنا لهذا الشاهد، ما هو الإثبات الذي يؤكد أن امرأ القيس الذي ينتمي إلى قبيلة كندة قد أنشد هذا البيت بلغة قبيلة غير قبيلته، وهي سليم، ومن جهة أخرى فقد اشترط النحاة لتعمل "قال" عمل "ظنّ" أن يكون الفعل بصيغة المضارع وموجهاً للمخاطب ومسبوقاً باستفهام، كقول هدبة بن الخشرم: [41]

**متى تقولُ القُلُصَ الروَاسما يُدنْينَ أمَّ قاسمٍ وقاسِما**

وهذا الشاهد الذي احتج به النحاة مطعون فيه أصلاً، إذ روي في ديوانه:

**متى تَظُنُّ القُلصَ الرَواسما يُدنْين أمّ قاسِمٍ و قاسِما**

وإذا دققنا في شاهد امرئ القيس نجد أنّه لم يسبق باستفهام أيضاً، وقد وضعه النحاة في باب الضرورة الشعرية، وأظن أن هذا البيت لا يمكن أن يصلح كشاهد تستنبط منه القواعد طالما مشكوك في روايته.

2 . وقوله: [42]

**إذا ما غَدَوْنَا قالَ ولِدانُ أَهْلِنا تعالوا إلى أَنْ يَأْتِنا الصيدُ نَحْطَبِ**

احتج النحاة الكوفيون بهذا الشاهد على الجزم بـ "أن" مفتوحة، وقالوا هي لغة بعض بني صُباح من ضبة. وقد ردّ الأصمعي هذه الرواية، وقال إن الرواية هي: "إلى أنْ يأتي"، وإنشاد الفراء خطأ فاحش [43]، وهذا الشاهد يثير السؤال السابق نفسه ما هو الإثبات الذي يؤكد أنّ امرأ القيس أنشد البيت بلغة بني صُباح، وهل كان امرؤ القيس يسعى من وراء ذلك إلى حفظ لغات العرب في شعره، ولا أظن أنه كان يفكر في هذا الأمر، وأظنّ أنّ هذه الرواية كان سببها الراوي الذي نقل البيت، والذي ربما يكون من بني صُباح، أو ربما يكون قد أخطأ في روايته، وإثبات ذلك دونه خرط القتاد.

3 . وقوله: [44]

**فَأَقْبَلْتُ زَحْفَاً على الرُّكَبتَيْنِ فَثُوْبٌ نَسِيْتُ وثوبٌ أَجُرْ**

احتج سيبويه بهذا الشاهد على حذف الضمير من الخبر "نسيت"، واحتج به بعض النحاة على جواز الابتداء بالنكرة إذا قصد بها التنويع والتقسيم، ولكن هذا البيت روي برواية أخرى هي:

**فَلَمـــــا دَنَـــــوْتُ تَسَـــــدَّيْتُها فَثَوْبـــاً نَســـيْتُ وَثَوْبَـــاً أَجُـــر**

وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت على ما ذهب إليه سيبويه، ولا على ما ذهب إليه غيره من النحاة الذين جوزوا الابتداء بالنكرة.

4 . وقوله: [45]

**فـــاليومَ أَشْـــربْ غَيْـــرَ مُســـتحقِبٍ إِثْمـــاً مِـــن اللهِ ولا وَاغِـــلِ**

فقد احتج به سيبويه على جواز حذف الضمة في "أشرب" ضرورة، وخرّج النحاة هذا البيت وفق تأويلات كثيرة، فمنهم من قال إنه خفف الباء بالتسكين بسبب توالي الحركات، وقد روي هذا البيت بروايتين أخريين لا شاهد فيهما، "فاليوم أُسقى" برواية المبني للمجهول، وهي رواية المبرّد في الكامل ورواية الديوان [46]، وأما الثانية فهي: "فاليوم فاشربْ" بصيغة الأمر، وهي رواية أبي زيد في نوادره [47]، وقال القزاز: "حذف الإعراب إذا احتاج إلى ذلك، وهذا لا يجوز عند أكثرهم في كلام ولا في شعر، ومن أنكره رواه: فاليوم فاشرب" [48] فمن أين أتى سيبويه بهذه الرواية؟ وقد ذهب بعض المحدثين إلى أنّ النحاة أنفسهم هم من قام بتحريف الرواية لتتوافق مع قواعدهم، فقد قال د. علي محمد فاخر:"وهذا بحث أعده جديداً في موضوعه، وهو تغيير النحويين لأبيات الشعر حتى يستشهدوا بها على قاعدتهم.. فإذا كان لابدَّ من رواية صحيحة للبيت فلتكن تلك التي في ديوان الشاعر أو في كتب الأدب، وما عدا ذلك يعدّ خطأ وتحريفاً للرواية" [49]. وقد جمع الدكتور فاخر أكثر من مئتي بيت حرّفها النحويون للاستشهاد بها، ولا ريب في أنّ لامرئ القيس نصيباً من هذه الأبيات، كقوله: [50]

**وإِنَّ شِـــــفاءً عبـــــرةٌ مُهْراقَـــــةٌ فهـــلْ عِنْـــدَ رَسْـــمٍ دَارسٍ مـــن مُعـــوَّلِ**

فقد استشهد سيبويه بهذا البيت على جواز مجيء اسم إنّ وخبرها نكرتين، إذ وجد أنّ الإخبار عن نكرة بنكرة أفضل من الإخبار عن نكرة بمعرفة، كقولنا: "إنّ قريباً منك زيدٌ"، وهذه الرواية التي ذكرها سيبويه في كتابه لم يذكرها أحد قبله، وأما من ذكرها بعده فقد نقلها عنه كابن مالك والرضي وابن عصفور، وأمّا الرواية المثبتة في ديوانه وفي

كتب الأدب الأخرى فهي قوله: "وإن شفائي"، وحينئذ لا شاهد فيها على ما ذهب إليه سيبويه.

5- وكقوله[51]:

**وبـــدلتُ قرحـــاً داميـــاً بعـــدَ صـــحةٍ لعـــلّ مَنايانـــا تحـــوّلن أبؤسَـــا**

فقد احتج به ابن هشام على مجيء خبر "لعل" فعلاً ماضياً، واحتج به السيوطي على أن فعل تحوّل بمعنى "صار"، وقد روي برواية أخرى هي: "فيالك من نعمى تحولن أبؤساً وعلى هذه الرواية لا شاهد فيها على ما ذهب إليه ابن هشام).

ومن هذه الشواهد أيضاً قوله: [52]

**سَـــرَيْتُ بِهِـــم حتـــى تكـــلَّ مَطِـــيُّهمْ وحتـــى الجيـــادُ مـــا يقـــدنَ بأرســـانِ**

فقد استشهد سيبويه بهذا البيت في موضعين من كتابه، فقد استشهد فيه في الموضع الأول على إعمال "حتى" في قوله "حتى تكلَّ مَطيُّهم" ،وفي الموضع الثاني استبدل كلمةَ "مطيّهم" بكلمة "غزيّهم" ليستشهد على أنّ "غزياً" اسم جمع لغاز، مثل قاطن وقطين وحاج وحجيج، لأن فعيلاً لا يكون جمعاً إلاّ نادراً مثل عبد وعبيد وكلب وكليب. [53]

وهذه الرواية الثانية أعني "حتى تكل غزيّهم" مخالفة لرواية الديوان ولرواية كتب الأدب حيث روي "حتى تكلّ مطيهم" وقد رواها سيبويه في موضع من كتابه، وروي أيضاً: "حتى تكل ركابهم" ولا شاهد فيها على ما ذهب إليه. فنعود لنسأل من جديد من أين أتت هذه الرواية؟ هل نسيء الظن بالنحاة أم أنّ استقراءنا ناقص؟!

لا ريب في أنّ هذه المشكلات التي أصابت بعض شواهد امرئ القيس لا تؤثر في منزلة شعر امرئ القيس الذي اتكأ عليه النحاة في استنباط قواعدهم، إذ إنّ النسبة العظمى من هذه الشواهد خالية من هذه المشكلات، وكانت موضع ارتياح لكل النحويين، بل هناك عدد من شواهده غدا كل جزء منه شاهداً نحوياً، كقوله: [54]

**قِفَـا نبْـكِ مـــنْ ذِكْـرى حَبيـــبٍ وَمَنْـــزلِ بســـقْطِ اللَّـــوى بـــين الـــدَّخول فَحَوْمَـــلِ**

فقد استشهد الخليل بـ قوله "قفا" على أنّ أصله "قفنْ" بنون التوكيد الخفيفة وأسقطت النون وعوّض عنها بالألف. واستشهد الأشموني بقوله "نبك" على جزم الفعل

المضارع إذا كان جواباً للطلب. واستشهد سيبويه بقوله "منزل"، حيث رواه "ومنزلي"، على وصل اللام في حال الكسر بالياء للترنّم ومدّ الصوت.

ورواه المالقي في الرصف "ومنزلن" واستشهد به على تنوين الترنم، واستشهد عدد من النحاة بقوله "فحومل" على أن الفاء لا تفيد الترتيب مطلقاً كما ذهب الفراء، وذهب بعضهم إلى أن الفاء لا تفيد الترتيب في البقاع ولا في الأمطار، واستشهد الرضى على أنّ "الفاء" فيه بمعنى "إلى"، وقد ردّ الأصمعي رواية "فحومل"، وقال الرواية الصحيحة: وحومل.

وكقوله: [55]

**ألا رُبّ يَـــوْمٍ لَـــك مِـــنْهُنَّ صـــالِحٍ ولاســـيّما يـــومٌ بـــدارةِ جُلْجُـــلِ**

فقد استشهد بعض النحاة بقوله "رُبّ" على أنها تفيد التكثير في مواضع المباهاة والافتخار وبقوله "يوم لك منهن صالح" على أن مجرور رُبّ نكرة موصوفة، واستشهد آخرون بقوله "ولاسيما" على أن "الواو" قبل "لاسيما" هي واو الاعتراض، وأن قوله "يوم" يجوز فيه الجر والرفع مطلقاً والنصب إذا كان نكرة، والجر أرجحها وهو على الإضافة وما زائدة، وذهب بعضهم أنّ "ما" عوض عن الإضافة. وذهب آخرون إلى أنّ "ما" كافة عن الإضافة، والاسم بعدها منصوب على التمييز.

**القواعد المستنبطة من شعر امرئ القيس:**

بداية أحبّ أن أوضح أن معظم القواعد التي استنبطت من شعر امرئ القيس هي قواعد فرعيّة، إذ من المسلّم به أن التقعيد الشمولي اتكأ على القرآن الكريم وعلى كلام العرب النثري، لأن هذين المصدرين في منأى عن لغة الشعر التي هي موضع للضرورات، وكان الشعر يأتي موضّحاً ومكرّساً للقاعدة المستنبطة، وسأبيّن فيما يلي بعض القواعد التي اتكأ فيها النحاة على شعر امرئ القيس معتمداً على الشاهد الخالي من المشكلات التي تطرقت إليها سابقاً، وسأقوم بترتيبها وفق أبواب النحو التي رتبها النحويون المتأخرون مكتفياً بشاهد واحد على كل باب من الأبواب.

**1 . الممنوع من الصرف:**

**أَحَـــارِ تَـــرى بَرْقَـــاً هَـــبَّ وَهْنَـــاً كنـــارِ مَجـــوسَ تَسْـــتَعِرُ اسْـــتِعَارا** [56]

احتج بـه سيبويه علـى عدم صـرف "مجـوس" لأنـه اسم قبيلـة "للعلميـة والتأنيـث"، وقـال الزّجـاج: ذهب سيبويه إلـى أن "مجوس" و"يهود" اسم لهذا الجيل، ثم جعلت العرب كل اسم جيل من هذه اسماً لقبيلة، فإذا كان اسماً للقبيلة قلت: هذا رجل من يهودَ "و". ومن مجوسَ يا هذا، والذين قالوا من اليهودِ والمجوسِ جعلوه على أصله، وأدخلوا الألف واللام للتعريف، وعلى هذا القياس تقول: هذا رجل من يهودٍ ومن مجوسٍ تصرفه لأنه جمع، وإن شئت جعلته اسماً للحي فصرفته أيضاً، وقال الخليل: نوى الألف واللام في "مجوس" فلذلك ترك التنوين".

**2 . التنازع:**

**تَصُـــدُّ وتُبْـــدي عـــنْ أســـيلٍ وَتتَّقـــي  بنـــاظرةٍ مـــنْ وَحْـــشِ وَجْـــرَةَ مُطْفِـــلِ** (57)

احتج بـه النحـاة علـى تنـازع الفعلين "تصـد" و"تبـدي" بـ "عن" وأنّ "تبـدي" ضُـمّن معنـى "تكشف" في تعديته إلى المفعول الثاني بـ "عن" وحذف المفعول الأول، وذهب المالقي أنه ليس من باب التنازع وأن "عن" هنا خرجت عن وضعها الأول إلى معنى الباء.

**3 . المرفوعات**

**أ. المبتدأ والخبر**

**إذا ذُقْـــتَ فاهـــا قُلْـــتَ طَعْـــمُ مُدامَـــةٍ  مُعَتَّقـــةٍ مِمَّـــا تجـــيءُ بـــه التُّجـــرُ** (58)

احتج بـه النحـاة علـى أن المفرد غيـر المؤدي معنـى الجملـة ليس فيـه إلاّ الحكايـة علـى تقدير يتمم الجملة، وبتقدير: طعمُه طعم مدامة،. أي: هي خبر لمبتدأ محذوف.

**4 . المنصوبات:**

**1 . المفعول المطلق:**

**وَيَمْنَحُهـــا بَنُـــو شِـــمَجَى بـــن جَـــرْمٍ  مَعِيـــزَهم حنانَـــك ذا الحنـــانِ** (59)

احتج به المبرّد على جواز نصب المصدر المفرد ورفعه، أما إذا ثنيت المصدر لم يكن إلاّ منصوباً، لأنه وضع موضع ما لا يتمكن فيه، نحو: "لبيك" و"سعديك".

**إذا قامَتَـــا تَضَـــوَعَ المسْـــكُ منهمـــا  نســـيمَ الصَّـــبا جـــاءَتْ برَيّـــا القَرَنْفُـــلِ** (60)

**2 . المفعول لأجله:**

**فَجِئْـــتُ وَقَـــدْ نَضَـــتْ لِنَـــوْمٍ ثيابَهـــا  لَـــدى السّـــترِ إلاَّ لِبْســـةَ المُتَفَضِّـــلِ** (61)

احتج به النحاة على جر المفعول لأجله "نوم" باللام بسبب عدم اتحاده مع فاعله في الزمان.

**3 . الحال:**

**كـــأنَّ قُلـــوبَ الطِّيـــرِ رَطْبـــاً وَيابِســـاً  لدى وَكْرِها العُنَّابُ والحَشَفُ البَالي**[62]

احتج به النحاة على إعمال حرف التشبيه الكاف بالحال، "فرطباً" حال وعاملها حرف التشبيه لما فيه من معنى الفعل.

**4 . النداء:**

**أفـــاطمَ مَهْـــلاً بَعْـــضَ هـــذا التَّـــدلُّلِ  وإن كُنْـتِ قَـدْ أَزْمَعْـتِ صَـرْميَ فـأَجْمِلِي** [63]

احتج به بعض النحاة على ترخيم كل ما أنث بالهاء، ورخم "فاطمة" على ما لغة من ينتظر واستشهد به آخرون على أن الهمزة من حروف النداء، وهي لنداء القريب.

**5 . المجرورات:**

**أ . المجرور بالإضافة:**

**كـــأن علـــى الكتفـــين مِنـــه إذا انتحـــى  مـــداكَ عَـــروس أو صَـــرَايةَ حَنْظَـــلِ**[64]

احتج به النحاة على أن العلاقة بين المضاف والمضاف إليه على تقدير من، أي: مداك من عروس.

**مِكَـــرٍّ مِفَـــرٍّ مُقْبِـــلٍ مُـــدْبِرٍ مَعَـــاً  كَجُلْمودِ صَـخْرٍ حَطَّـهُ السَّـيْلُ مـن عـلِ**[65]

احتج به النحاة على أنّ "عل" قطعت عن الإضافة لفظاً ومعنى، ولذلك جرّت بـ "من" وأعربت ونوّنت.

**ب . المجرور بحرف الجر:**

**فـــإنْ تَنْـــأَ عَنْهـــا حِقْبَـــةً لا تُلاقِهـــا  فإنَّـــك ممـــا أَحـــدَثَتَ بـــالمجرَّبِ** [66]

احتج به النحاة على زيادة الباء في خبر إنّ بعد نفي.

**فيَالَـــكَ مِـــنْ لَيْـــلٍ كـــأنَّ نجومَـــه  بُكُـــلِّ مُغَـــارِ الفَتْـــلِ شُـــدَّتْ بِيَـــذْبُلِ** [67]

احتج به النحاة على مجيء "اللام" في قوله "فيالك" للتعجب المجرد من القسم ، واحتج به العيني على مجيء اللام في "لك" للاستغاثة، و "ليل" مستغاث من أجله، وقد جر بحرف "من". أما الرضى فقد احتج به على زيادة "من" في قوله "من ليل" و"ليل" تمييز للضمير المبهم في "لك" وهو تمييز ذات لا تمييز نسبة.

**وَلَيْـلٍ كَمَـوجِ البَحْـرِ أَرْخَـى سُـدُولَه عليَّ بـأنواعِ الهُمـوم لِيبْتَلـي** (68)

**فَمثلِـكِ حُبلـى قَـدْ طَرَقْـتُ وَمُرْضِـعا فألهيتُهـا عَـنْ ذي تمـائِمِ مُحْـوَلِ** (69)

احتج بهما النحاة على إعمال "رب" مضمرة بعد الواو والفاء، وذهب سيبويه إلى أن "مثلك" قد ينصب على المفعولية، وقال الأندلسي: إن الفاء عوض عن "رُبّ" ذاهباً مذهب المبرد الذي جعل الفاء هي الجارّة.

**6 . الأفعال:**

**وَأَرْكَـبُ فـي الـرَّوْعِ خَيفَانَـةً كَسـا وَجْهَهـا سَـعْفٌ مُنْتَشِـرْ** (70)

احتج به النحاة على أن الفعل "كسا" يأتي متعدياً إلى مفعول واحد.

**فَصِـرْنا إلـى الحُسْـنى وَرَقَّ كلامُنـا وَرَضْـتُ فَـذَلَّتْ صَـعْبَةً أيَّ إذْلال** (71)

استشهد به المبرد على أنّ الفعلين إذا اتفقنا في المعنى جاز أن يحمل مصدر أحدهما على الآخر، ولو كان على "ذلّت" لكانت "أيّ ذل". ولكنه "رضت" بمعنى "أذللت". واستشهد المبرد ونحاة آخرون بقوله "صرنا" على أن "صار" فعل تام بمعنى رجع.

**7 . التوابع:**

**أ. النعت:**

**وَقَـدْ أَغْتَـدي وَالطَّيـر فـي وُكُناتهـا بمنجـردٍ قَيْـدِ الأَوَابِـد هَيْكَـلِ** (72)

**مكـرٍ مِفَـرٍّ مُقْبـلٍ مُـدْبرٍ مَعـاً كجلمـودِ صَـخْرٍ حطّـهُ الـسَّيلُ مـن عـلِ**

احتج بها النحاة على جواز تعدد الصفة لموصوف واحد وهو قوله "منجرد" حيث وصف بسبع صفات، وهي قوله: "قيد الأوابد، هيكل، مكر، مفر، مقبل، مدبر".

**وَفَـرعٍ يـزينُ المِـتْنَ أَسْـوَدَ فـاحِمٍ أَثيـثٍ كَقنـو النَّخْلـةِ المُتعَثْكِـلِ** (73)

احتج به النحاة على جواز تقديم النعت الجملة "يزين" على النعت المفرد "أسود" في الموصوف المتعدد وصفه.

**ب . البدل:**

**كـأنّي غَـداةَ البَـيْنِ يَـوْمَ تحمّلـوا لـدى سَـمُراتِ الحـيّ نـاقِفُ حَنْظَـلِ** (74)

احتج به بعض النحاة على جواز مجي "الكل" بدلاً من "البعض" فيوم تحملوا" بدل" من غداة البين".

ونفاه الجمهور، لأن "الغداة" هو جزء من "اليوم"، وأوّلوه على حذف المضاف أو على أن اليوم بمعنى الوقت.

**هـ . العطف:**

**كـأنَّ الحَصـى مِـنْ خَلفِهـا وأمَامِهـا إذا نَجَلَتْـه رِجْلُهـا حَـذْفُ أَعْسَـرا** (75)

احتج به النحاة على جواز حذف حرف العطف مع المعطوف، والتقدير رجلها ويدها، ويسمى الاكتفاء، وهو كقوله تعالى (76) (وجعلَ لكمْ سرابيلَ تقيكمْ الحرَّ) أي: الحر والبرد.

**فَقُلْـتُ لمّـا تمطَّـى بِصُـلْبِه وَأَرْدَفَ أَعْجـازاً ونـاءَ بِكَلْـلِ** (77)

احتج به النحاة على أن الواو لا تفيد الترتيب، وقال ابن مالك هذا من باب عطف السابق على اللاحق بالواو، وهو كقوله تعالى **(﴿ إنْ هيَ إلا حَياتُنا الدُّنيا نَموتُ وَنحيا وَما نَحنُ بمبعوثون)** (78)

**8 . أساليب نحوية:**

**1 . الشرط:**

**فَلمَّـا أَجَزْنَـا سـاحةَ الحـيِّ وانتَحـى بنـا بَطْـنُ خَبْـتٍ ذي عُقـافٍ عَقَنْقَـلِ** (79)

احتج به الخليل والأخفشي على زيادة الواو في جواب الشرط، وقال البصريون: إنّ جواب الشرط محذوف، وقال الكوفيون: الواو زائدة والجواب "انتحى".

**2 . القسم**

**فَأُقْسِـمُ لـو شـيءٌ أَتَانَـا رَسُـولُه سِـوَاكِ ولكـنْ لـمْ نَجِـدْ لـكِ مَـدْفَعَاً** (80)

احتج به الفراء على حذف جواب الشرط، وقال الرضي: حذف جواب القسم والاستغناء بذكر القسم عن ذكر المقسم به. وذهب البغدادي إلى أن جوا ب القسم المحذوف لا جواب "لو"، وجملة "لم نجد لك مدفعاً" اعتراضية وجواب الشرط موجود في بيت بعده.

**حَلَفْـتُ لهـا بِـاللهِ حِلْفَـةَ فَـاجِرٍ لَنـاموا فمـا إنْ مِـنْ حـديثٍ ولا صَـالي** (81)

احتج به ابن السراج على حذف "قد" من جواب القسم "لناموا" شذوذاً، وقال الرضي: يجب تقدير "قد" بعد اللام لأنّ لام الابتداء لا تدخل على الماضي المجرد. وعدّه البغدادي ضرورة.

**3 . التعجب**

**أرى أُمَّ عمـــرو دَمْعُهـــا قـــد تحـــدّرا بكـاءً علـى عمـروٍ ومـا كـانَ أَصْـبرا** (82)

احتج به بعض النحاة على حذف المتعجب منه الضمير لدلالة ما قبله عليه، وفيه شاهد آخر وهو زيادة "كان" بين "ما" التعجبية وفعل التعجب.

**9 . أدوات نحوية متفرّقة:**

**وإنّ شِـــــفائي عَبْـــــرَةٌ مُهْراقَـــــةٌ فَهَـلْ عِنْـد رَسْـمٍ دارسٍ مـنْ مُعـوَّل** (83)

احتج به النحاة على أن "هل" الاستفهامية جاءت بمعنى النفي، ولذلك جاز عطف الجملة الإنشائية "هل عند رسم دارس من معوّل" على الجملة الخبرية قبلها.

**أَجَارَتَنـــــا إنَّ الخطـــــوبَ تَنُـــــوبُ وإنِّـــي مُقـــيمٌ مـــا أقـــامَ عَسِـــيبُ** (84)

احتج به النحاة على أن "ما" مصدرية زمانية.

**وَأَعْلَـــــمُ أَنَّنـــــي عمّـــــا قريـــــبٍ سَأَنْشَـــبُ فـــي شَـــبا ظُفْـــرٍ ونَـــابِ**(85)

احتج به النحاة على إعمال "عن" الجارة إذا دخلت عليها "ما" ولم تكفها عن العمل.

**ولكنّمـــــا أَسْـــــعَى لمجْـــــدٍ مُؤَثَّـــــلٍ وَقـدْ يُـدْرِكُ المجـدَ المؤثَّـلَ أمثـالي** (86)

**وكأنّمـــــا بَـــــدْرٌ وَصَـــــيلُ كُتَيْفَـــــةٍ وكأنّمـــــا مـــــن عاقِـــــل أَرْمَـــــامُ** (87)

احتج بهما النحاة على إبطال عمل "لكنّ وكأنّ" إذا دخلت عليهما "ما".

**إذا مـا بكـى مِـنْ خَلفِهـا انصـرفَتْ لَـهُ بِشـقِ وتحتـي شِـقُّها لـمْ يحـوّل** (88)

احتج به النحاة على زيادة "ما" بعد إذا الشرطية.

**تـــــروحُ مِـــــنَ الحـــــيّ أمْ تَبْتَكِـــــرْ ومـــــاذا يَضـــــرُّكَ لَـــــوْ تنَتْظَـــــرِ** (89)

احتج به الخليل على جواز حذف همزة الاستفهام إذا بقي دليل عليها، وهو "أم".

**لا وَأبيـــــكِ يـــــا ابْنَـــــةَ العـــــامريّ لا يـــــدّعي القـــــومُ أنّـــــي أَفِـــــرْ** (90)

احتج به النحاة على مجيء "لا" زائدة في صدر القسم للتمهيد بأن جواب القسم منفي.

**واللهِ لا يَـــــذْهَبُ شَـــــيْخي بـــــاطِلاً حتـــــى أُبيـــــرَ مالِكـــــاً وكـــــاهَلاً** (91)

احتج به ابن هشام على أن "حتى" بمعنى إلى أنْ".

**10 . قضايا صرفية متفرقة:**

**1 . الإبدال:**

**إذا مـــــا عُـــــدّ أَرْبعَـــــة فَسَـــــال فَزَوْجُـــك خـــامسٌ وأبُـــوك سِـــادي** (92)

احتج به النحاة على إبدال السين "ياء" لضرورة الشعر، فسادي أصله: سادس.

**2 . الإشباع:**

**كـــأنّي بفتخـــاءِ الجنـــاحين لِقْـــوَةً  علـى عَجَـلٍ منـي أُطـأطِئُ شَـيمْالي** (93)

احتج به النحاة على أن الكسرة إذا أشبعت تنشأ عنها ياء، فـ "شيمالي" أصله "شمالي"، فلما اضطر الشاعر إلى إقامة الوزن أشبع كسرة الشين فتولدت الياء، وقال بعضهم: "شيمال" لغةفي "الشمال"، وقال بعضهم: الرواية "شملال"، ولا شاهد فيها .

**3 . التنوين**

**تَنورَتُهـــا مِـــنْ أَذْرُعـــاتٍ وَأَهْلُهـــا  بيثـــربَ أدنـــى دارِهـــا نَظَـــرٌ عـــالِ**(94)

احتج به النحاة على أن تنوين "أذرعات" تنوين مقابلة للتنوين في جمع المذكر السالم، وليس تنوين صرف.

**أَغـــرَّكَ مِنّـــي أنَّ حُبَّـــكَ قـــاتلي  وَأَنَّـك مَهْمـا تَـأْمُري القَلْـبَ يَفْعَـلِ** (95)

احتج به سيبويه على كسر اللام في حال الجزم للاطلاق والوصل، وإجراؤها في ذلك مجرى المجرور. واستشهد به آخرون على أن الحجازيين يقفون بزيارة مدة مطلقاً قصدوا الترنّم أم لا.

**نتائج البحث**

من كل ما سبق أبين أهم النتائج التي خلصت إليها:

1- إن شعر امرئ القيس كان مثار إعجاب للنحويين واللغويين على حد سواء، وكلٌّ وَجَدَ فيه حاجته التي يصبو إليها، فهو يمثّل الفصاحة في أبهى حللها، ويعطي صورة صادقة عن واقع اللغة في عصر امرئ القيس.

2- إنّ شاعرية امرئ القيس دفعت النحاة إلى إعطاء شعره كثيراً من الأهمية لم ينلها شاعر آخر، فقد احتجوا بالبيت الشعري الواحد في أكثر من قضية نحوية أو لغوية، حيث وجدنا أن هناك بعض الأبيات كانت تضم أكثر من أربع قواعد، وهذه السمة لم أجدها عند غيره من الشعراء، أضف إلى ذلك أن شعره كان حاضناً لعدد من لغات العرب من خارج قبيلته، ولولا شعره لما استطاع العلماء الاحتفاظ بهذه اللغات، وإن كان بعض هذه الشواهد تثير الشك سواء

من حيث روايتها أو نسبتها إليه، ولكننا لا نستطيع ردّها إلا بدليل دافع، وطالما فقد الدليل لابُدّ من أن نسلّم بها.

3- إن المشكلات التي أصابت بعض شواهده لا يمكن أن تقلل من أهمية باقي الشواهد التي اتكأ عليها النحاة في كثير من قواعدهم.

4- إن شاعرية امرئ القيس هي التي دفعت بعض النحويين إلى تحريف رواية عدد من شواهده لترسيخ بعض القواعد التي تفتقت بها أذهانهم، ولمّا لم يجدوا شاهداً يؤكدها لجؤوا إلى شعر امرئ القيس لثقتهم بأن شعره لا يمكن ردّه أو تضعيفه.

5- استطاع امرؤ القيس إغناء اللغة ببعض الاستعمالات التي انفرد بها، وهناك عدد من الشواهد التي قالها بسليقته اللغوية وجاءت مخالفة للتقعيد الشمولي، فوضعت في باب الضرورة الشعرية.

6- لم تكن الشواهد التي احتج بها النحاة من شعره في منزلة واحدة، فبعض الشواهد جاءت لتوضح قاعدة ثابتة وتؤكدها، في حين أن هناك عدداً من الشواهد استنبط منها النحاة عدداً من القواعد الفرعية، ولاسيما تلك الشواهد التي اختلف في روايتها أو قام النحاة بتحريفها.

7 – هناك عدد من القواعد لم أستعرضها في هذا البحث لضيق الصفحات المخصصة وسأقوم مستقبلاً بجمعها في كتاب يتناول شعر امرئ القيس في مصنفات النحويين بالتفصيل، ليكون هذا البحث فاتحة دراسات نحوية أخرى تتناول شعراء آخرين.

**حواشي البحث:**

1- الاقتراح للسيوطي ص 14

2- المزهر للسيوطي 211/1 . 212

3- الإتقان في علوم القرآن للسيوطي 55/1

4- الموشح للمرزباني ص 293، وما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني ص 195.

5- خزانة الأدب للبغدادي 3/1

6- المزهر للسيوطي 48/2

7- الكتاب لسيبويه 123/1 و285 و339 و282/3 و313 و316.

8- العمدة لابن رشيق 113/1 وانظر كتاب سيبويه 273/2

9- الكشاف للزمخشري 207/1.

10- الاقتراح للسيوطي ص 84.

11- انظر الشعر والشعراء لابن قتيبة 105 . 136 والأغاني للأصفهاني 62/8 . 76.

12- انظر طبقات فحول الشعراء لابن سلاّم 51/1 و55.

13- البيان والتبيين للجاحظ 84/4 والعمدة لابن رشيق 65/1.

14- انظر فهرس الشعر في كتاب سيبويه وفي مغني اللبيب لابن هشام.

15- ديوانه ص8، كتاب الجمل للخليل 239، كتاب سيبويه 205/4، الأصول لابن السرّاج 385/2، الجمل للزجاجي ص 342، الحجة للفارسي 54/1، المنصف لابن جني 225/1، شرح الكافية الشافية لابن مالك 242/4، شرح الكافية للرضي 386/4، الرصف للمالقي 416، الجنى الداني للمرادي 63، مغني اللبيب لابن هشام 214، 466، الهمع للسيوطي 129/2 و131، شرح الأشموني 309/3، خزانة الأدب للبغدادي 397/4، الدرر اللوامع للشنقيطي 166/2 و170.

16- ديوانه 32، الكتاب 504/3، معاني الفراء 154/2و 413 المقتضب للمبرّد 326/2، الأصول 434/1، الخصائص لابن جني 284/2، المقاصد النحوية للعيني 13/2، شرح التصريح للأزهري 185/1، شرح الأشموني 228/1، خزانة الأدب 209/4، شرح أبيات المغني للبغدادي 103/4 و46/5.

17- ديوانه 31، الكتاب 233/3، المقتضب 333/3، الأصول 106/2، كتاب الشعر للفارسي 217، شرح المفصّل لابن يعيش 47/1و34/9، شرح الكافية الشافية 1426، شرح الرضي 47/1، شرح ابن عقيل 76/1، المقاصد النحوية 196/1، شرح التصريح 83/1، شرح الأشموني 94/1، الخزانة 26/1، الدرر 5/1.

18- ديوانـه 66، جمـل الخليـل ص 113، كتـاب سـيبويه 47/3، معـاني الفـراء 71/2، المقتضـب 28/2، الأصـول 156/2، الخصـائص 263/1، شـرح المفصـل 22/7، شـرح الكافيـة الشـافية 1541، شرح الرضي 73/4، الجنى 231، شرح الأشموني295/3، الخزانة609/3.

19- ديوانه 68، معاني الفراء 409/2.

20- ديوانه 143، المقتضب 224/3.

21- مصادر الشعر الجاهلي لناصر الدين الأسد ص 190-193-484.

22- المزهر 406/2، ومصادر الشعر الجاهلي ص 440 و507.

23- طبقات فحول الشعراء 40 . 41، وانظر مصادر الشعر الجاهلي ص 441.

24- انظر مصادر الشعر الجاهلي ص 506.

25- المصدر السابق ص506.

26- ديوانـه 128، مجـالس ثعلـب 82/1، شرح ابن عقيل 222/1، المقاصـد النحويـة 546/1، شرح الأشموني 208/1.

27- ديوانـه (ط. صـادر) ص84، المقاصـد النحويـة 30/2، شرح التصريح 191/1، شرح الأشموني 236/1.

28- ديوانه 185، الخصائص 14/1 و21، المقاصد النحوية 31/2.

29- ديوانه 185، مغني اللبيب 834، الهمع 42/1، شرح أبيات المغني 333/7، الدرر 49/2.

30- ديوانـه 225، المنصـف، 223/1 الجنـى 285، المغنـي 231، شـرح شـواهد المغنـي للسـيوطي 492/1.

31- ديوانه 227، الكتاب 294/2، 147/4، الأصول 405/1، كتاب الشعر 304، الضرورة للقزاز 353، شـرح المفصـل 114/2، شـرح الرضـى 177/2، الرصـف للمـالقي 134، خزانـة الأدب 112/2.

32- ديوانه 226، التكملة للفارسي 143.

33- ديوانه ص 42، ديوان علقمة بن عبده ص 83، المغني 670، شرح التصريح 289/1، المقاصد النحوية 506/2، شرح الآشموني 65/2، شرح أبيات المغني 113/7.

34- ديوانه ص 46، ديوان علقمة ص 83، كتاب سيبويه 424/1.

35- ديوانه ( ط. صادر) 128، المغني 182، الهمع 27/2، الدرر 21/2.

36- ديوانه 372، ديوان تأبط شراً 184، الخزانة 65/1.

37- ديوانه (ط.صادر) 130، سيبويه 205/4، الأصول 385/2، شرح أبيات المغني 141/6.

38- البيان والتبيين 18/2 ،وانظر مصادر الشعر الجاهلي 194.

39- ديوان 13، شرح الرضي 442/4، الرصف 360، المغني 350 و677، الخزانة 496/4، شرح أبيات المغني 63/5.

40- ديوانه 49، المقاصد النحوية 431/2، شرح التصريح 262/1.

41- ديوان هدبة بن الخشرم 130، المقاصد النحوية 472/2، الخزانة 85/4.

42- ديوانه 389، المحتسب لابن جني 295/2، الجني الداني 227، المغني 45، شرح الآشموني 284/3، شرح أبيات المغني 128/1.

43- انظر شرح أبيات المغني 129/1.

44- ديوانه 159، الكتاب 86/1، الضرورة للقزاز ص166، شرح الرضي 240/1، المغني ص 644 و829، شرح ابن عقيل 219/1، المقاصد النحوية 545/1، خزانة الأدب 180/1.

45- ديوانه 122، الكتاب 204/4، التكملة 2، الخصائص 317/2، الضرورة ص 225، شرح المفصل 48/1، شرح الرضي 25/4، الرصف 392، تذكرة النحاة الأندلسي 488، الخزانة 530/3.

46- الكامل 143/1.

47- النوادر لأبي زيد الأنصاري 313.

48- ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز ص 225.

49- تغيير النحويين للشواهد لعلي فاخر ص 3،وانظر اختلاف الرواية في شواهد سيبويه الشعرية لحسن الشاعر ص 21-22.

50- ديوانه 9، كتاب سيبويه 142/2، سر الصناعة لابن جني 257/1، المغني 459، 627، الهمع 77/2 وشرح الأشموني 122/3، الخزانة 61/4.

51- ديوانه 107، المغني 380، شرح أبيات المغني 177/5، الدرر 83/3.

52- ديوانه 93، جمل الخليل ص 162، الكتاب 27/3و626، المقتضب 40/2، جمل الزجاجي ص 183، المغني ص 172، شرح الآشموني 98/3، شرح أبيات المغني 108/3.

53- انظر الكتاب 662/3 وشرح المفصل 79/5.

54- سبق تخريجه برقم /15/.

55- ديوانه 10، شرح الكافية الشافية ص 725، شرح الرضي 135/2، الرصف 270، الجنى 334، المغني ص 459 و627، الهمع 234/1، شرح الأشموني 167/2، الخزانة 63/2، شرح أبيات المغني 216/3، الدرر 199/1.

56- ديوانه 24 ونسب إلى الأسود بن يعفر في ديوانه ص57، الكتاب 252/2، المقتضب 234/4، الخصائص 69/1، الإنصاف للأنباري 684/2، شرح المفصل 89/9، الرصف ص 411، شرح أبيات المغني 33/1.

57- ديوانه 16، شرح الرضي 321/4، الرصف ص 432، الجنى ص 249، الخزانة 244/4.
58- ديوانه 110، الهمع 157/1، الدرر 138/1.
59- ديوانه 143، المقتضب 244/3.
60- ديوانه 15، المنصف 20/3، المغني 803، خزانة الأدب 65/2.
61- ديوانه 14، الرصف ص 289، المقاصد النحوية 66/3 و255، الهمع 1/ 194و247، شرح الأشموني 124/2، الدرر 166/1، 204/1.
62- ديوانه 38، المغني ص 288، 513، 573، المقاصد النحوية 216/3، شرح التصريح 382/1، شرح أبيات المغني 322/4.
63- ديوانه 12، الرصف ص 141، الجنى ص 35، المغني ص 17، المقاصد النحوية 289/4، الهمع 172/1، شرح الأشموني 172/3، الدرر 174/1.
64- ديوانه 21، الهمع 46/2، الدرر 55/2.
65- ديوانه 19، الكتاب 228/4، معاني الفراء 321/2، الرصف ص 394، المغني 205، المقاصد النحوية 449/3، شرح التصريح 54/2، شرح الأشموني 269/2، الدرر 177/1.
66- ديوانه 42، المقاصد النحوية 126/2، شرح التصريح 202/1، الهمع 88/1، شرح الأشموني 252/1، الدرر 66/1 و101.
67- ديوانه 19، شرح الرضي 60/2، الرصف ص296، المغني ص 284، المقاصد النحوية 269/4، شرح الأشموني 217/2، الخزانة 559/1، الدرر 31/2.
68- ديوانه 18، شرح الكافية الشافية ص821، المغني ص473، المقاصد النحوية 338/3، شرح الأشموني 233/2.
69- ديوانه 12، الكتاب 163/2، شرح الكافية الشافية ص821، الرصف ص 450، تذكرة النحاة ص 428، الجنى ص75، المغنى ص181، و213، المقاصد النحوية 336/3، الهمع 36/2، شرح الأشموني 232/2، الدرر 38/2.
70- ديوانه 163، المغني ص 683، شرح أبيات المغني 140/7.
71- ديوانه 32، المقتضب 74/1، شرح الرضي 183/4، الخزانة 24/4.
72- ديوانه 19، الكتاب 228/4، شرح المفصل 66/2، 51/3، المقاصد النحوية 216/3 و449، شرح التصريح 54/2، شرح الآشموني 269/2، الخزانة 507/1 و179/2، الدرر 177/1.
73- ديوانه 16، المقرّب لابن عصفور ص 48.
74- ديوانه9، المقاصد النحوية 201/4، الهمع 127/2، شرح الأشموني 126/3، الدرر 163/2.
75- ديوانه 64، شرح الكافية الشافية ص1262، المقاصد النحوية 171/4.
76- النحل 81/16.

77- ديوان 18، شرح الكافية الشافية ص1205، المقاصد النحوية 127/2.

78- المؤمنون 37/23.

79- ديوانه 15، جمل الخليل ص 288، معاني الفراء 50/2 و 244، الإنصاف 457/2، شرح الرضي 393/4، الرصف ص 487، الخزانة 413/4.

80- ديوان صادر 130، معاني الفراء 7/2 و192/3، شرح المفصل 7/9 و94، شرح الرضي 318/4، الخزانة 227/4.

81- ديوانه صادر 141، الأصول 242/1، شرح المفصل 20/9، شرح الرضي 313/4، الجنى ص 135، المغني ص 834، الخزانة 221/4.

82- ديوانه صادر 97، شرح ابن عقيل 269/2، المقاصد النحوية 668/3.

83- سبق تخريجه برقم /51/.

84- ديوانه 357، المغني ص 400، شرح أبيات المغني 239/5.

85- ديوانه 100، الهمع 37/2، الدرر 40/2.

86- ديوانه صادر 145، الرصف ص 385، تذكرة النحاة ص340، الهمع 143/1، الدرر 122/1.

87- ديوانه 116، الرصف ص 384.

88- ديوانه صادر36، الرصف ص 382.

89- ديوانه 109، جمل الخليل ص 234.

90- ديوانه 154، الضرورة ص 151، شرح الرضي 437/4، المقاصد النحوية 96/1، الخزانة 489/4.

91- ديوانه 135، المغني 169، شرح الأشموني 298/3، الخزانة 161/1، 322/1.

92- ملحق ديوانه 459، الهمع 157/2، شرح الأشموني 336/4، شرح شافية ابن الحاجب 446/4، الدرر 213/2.

93- ديوانه 38، الخصائص 11/1، الإنصاف 28/1، الدرر 207/2.

94- سبق تخريجه برقم /17/.

95- ديوانه 13، الكتاب 215/4، الأصول 392/2، الخصائص 130/3، الضرورة 118، شرح المفصل 43/7، الهمع 211/2، الدرر 236/2.

**فهرس المصادر والمراجع**


- الإتقان في علوم القرآن، **للسيوطي، عبد الرحمن بن الكمال**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، 1407 هـ، 1987م.
- اختلاف الرواية في شواهد سيبويه الشعرية، **د. حسن موسى الشاعر**، دار البشير، عمّان، الأردن، ط1، 1992.

- الأصول في النحو، **لابن السرّاج، محمد بن سهل**، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1988.
- الأغاني: **لأبي فرج الأصفهاني**، نسخة مصورة من طبعة بولاق، نشر صلاح يوسف الخليل، دار الفكر للجميع بيروت، ط2، 1970.
- الاقتراح في علم أصول النحو، **للسيوطي، عبد الرحمن بن الكمال**، دار المعارف، حلب، دط، د.ت.
- الأمالي، **لابن الشجري: هبة الله بن علي بن حمزة**، حيدر أباد، 1349هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، **لأبي البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، د.ط، د.ت.
- البيان والتبيين، **لأبي عمرو الجاحظ**، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، دار الفكر، دمشق، د.ط، د.ت.
- تذكرة النحاة، **لأبي حيّان الأندلسي**، تحقيق عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980.
- تغيير النحويين للشواهد، **د. علي محمد فاخر**، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ط1، 1996.
- التكملة، **لأبي علي الفارسي**، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، الرياض، جامعة الرياض 1981م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، **للمرادي، الحسن بن قاسم**، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، المكتبة العربية، حلب، ط 1، 1393 هـ، 1973م.
- خزانة الأدب، **للشيخ عبد القادر البغدادي**، دار صادر، بيروت، د.ط، د.ت.
- الخصائص، **لأبي الفتح، عثمان بن جنّي**، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، ط2، د.ت.
- الدرر اللوامع **للشنقيطي، أحمد بن الأمين**، دار المعرفة، بيروت، ط 2، 1993 . 1973م.
- ديوان **الأسود بن يعفر**، صنعة نوري حمودي القيسي، وزارة الثقافة والإعلام في العراق، ط1، د.ت.
- ديوان **امرئ القيس**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط3، وهو المقصود عند الإطلاق، وطبعة دار صادر بيروت.
- ديوان **تأبّط شراً**، جمع وتحقيق علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1984.
- ديوان **علقمة بن عبده**، تحقيق لطفي الصّقال ودرية الخطيب، حلب، 1970.
- ديوان **هدبة بن الخشرم**، جمع وتحقيق يحيى الجبوري، وزارة الثقافة، دمشق 1976م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، **للمالقي، أحمد بن عبد النور**، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق ط2، 1985.
- سر صناعة الإعراب، **لأبي الفتح عثمان بن جنّي**، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1985م.
- شرح ابن عقيل، **بهاء الدين عبد الله بن عقيل**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، انتشارات لقاء، إيران 1375م.

- شرح أبيات مغني اللبيب، **لعبد القادر البغدادي**، تحقيق عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط2، 1407 هـ . 1988م.
- شرح الأشموني، **لنور الدين علي بن محمد الأشموني**، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة د.ط، د.ت.
- شرح التصريح على التوضيح، **لخالد الأزهري**، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بالقاهرة، د.ط، د.ت.
- شرح شافية ابن الحاجب، **لرضي الدين الاستراباذي** مع شرح شواهده **للبغدادي**، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1395، 1975م.
- شرح شذور الذهب، **لابن هشام الأنصاري، جمال الدين بن يوسف**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد د.ط، د.ت.
- شرح كافية ابن الحاجب، **لرضى الدين الاستراباذي**، تصحيح وتعليق، يوسف حسن عمر، منشورات مؤسسة الصادق، طهران، ط1، 1398هـ . 1978م.
- شرح الكافية الشافية ،**لابن مالك**، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي، منشورات جامعة أم القرى مكة المكرمة، دار المأمون للتراث دمشق د. ط، د.ت.
- شرح المفصّل، **لابن يعيش، موفق الدين بن يعيش**، عالم الكتب، بيروت، د.ط، د.ت.
- الشعر والشعراء، **لابن قتيبة**، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط2، 1418 هـ، 1998م,
- الضرورة الشعرية للقزاز= ما يجوز للشاعر في الضرورة.
- طبقات فحول الشعراء، **محمد بن سلاّم الجمحي**، شرحه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني القاهرة، ط1، 1974.
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ،**لابن رشيق القيرواني**، دار الجيل، بيروت، ط5، 1401هـ . 1981م.
- الكامل في اللغة والأدب، **للمبرد، محمد بن يزيد**، دار المعارف، بيروت، د.ط، د.ت.
- الكتاب، **لسيبويه، عمرو بن عثمان**، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- كتاب الجمل في النحو، **للخليل بن أحمد الفراهيدي**، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار الاستقلال، طهران،/ 1410 هـ.
- كتاب الجمل في النحو، **لأبي القاسم الزجّاجي**، تحقيق د. علي توفيق الحمد، دار الاستقلال، طهران، 1410 هـ.
- كتاب الشعر، **لأبي علي الفارسي**، تحقيق وشرح د. محمود محمد الطناجي، مكتبة الخانجي، مصر، ط1، 1408 هـ.
- كتاب اللمع في العربية، **لأبي الفتح عثمان بن جنّي**، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت 1972م.

- الكشاف، **لجار الله الزمخشري، محمود بن عمر**، تحقيق وتعليق ودراسة الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1418هـ، 1998م.
- ما يجوز للشاعر في الضرورة، **محمد بن جعفر القزاز القيرواني**، تحقيق د. رمضان عبد التواب، وصلاح الدين الهادي، مكتبة دار العروبة، ودار الفصحى القاهرة، د.ط، د.ت.
- ما ينصرف وما لا ينصرف، **لأبي إسحاق الزجاج**، تحقيق هدى محمود قراعة، لجنة إحياء التراث القاهرة 1391، 1971م.
- مجالس العلماء **للزجاجي**، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ط 2، 1403. 1983.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، **لأبي الفتح عثمان بن جني**، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل، نشر لجنة التراث الإسلامي القاهرة 1386م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، **للسيوطي**، شرحه وضبطه، محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، د.ط، د.ت.
- مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية، **د. ناصر الدين الأسد**، دار الجيل، بيروت، ط8، 1996.
- معاني القرآن، **لأبي زكريا الفراء**، تحقيق محمد علي النجار، أحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت ط 3، 1983م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، **لابن هشام الأنصاري**، تحقيق د. مازن المبارك وعلي حمد الله، دار الفكر، بيروت، 1972م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، **للعيني، محمود بن احمد**، حاشية على خزانة الأدب، دار صادر، بيروت.
- المقتضب، **لأبي العباس المبرّد**، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ط، د.ت.
- المقرب، **لابن عصفور**، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني بغداد، د.ط، د.ت.
- المنصف، **لابن جني**، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ط1، 1373هـ . 1954 م.
- الموشح، **للمرزباني، محمد بن عمران بن موسى**، تحقيق علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر 1965م.
- همع الهوامع، **للسيوطي**، تصحيح محمد بدر النعساني، دار المعرفة، بيروت، د.ط، د.ت.